دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2015)

The Role of Agricultural Policies in Achieving Food Security in Algeria during the Period (2000 – 2015)

د/بوعريوة الربيع*

أستاذ محاضر "ب"

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

الملخص:

تؤدي الفلاحة دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي لأي دولة، لأجل ذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات والمخططات أملا في بلوغ هذا الهدف، فخلال الفترة (2000-2015) اعتمدت على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNADR) ثم سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

إلاّ أنه وبالرغم من النتائج الإيجابية التي حققها القطاع الفلاحي كزيادة الناتج الفلاحي ومتوسط نصيب الفرد منه فإنها تبقى غير كافية في ظل التبعية الغذائية للخارج في كثير من المواد الغذائية، ارتفاع قيمة الواردات الغذائية وزيادة فجوتها الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، السياسة الفلاحية.

Abstract:

Agriculture plays an important role in attaining food security in any country; for this reason Algeria has adopted many policies and plans in the hope of achieving this goal. During the period (2000-2015), Algeria relied on the national plan for agricultural and rural development (PNADR), then on the agricultural and rural renewal policy.

Despite of the positive results achieved by the sector, such as increasing agricultural product and average per capita income, it remains insufficient under external food dependency, the increase of food imports value, and the increase of food gap.

Key words: Food security, self-sufficiency, agricultural policy and food gap.

* **rabia-bouarioua@hotmail.fr**

مقدمة:

تعد الفلاحة من القطاعات الحيوية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، بالنظر إلى الدور الكبير الذي تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان الاستقرار السياسي لأي بلد، وذلك من خلال زيادة معدلات التشغيل، وتحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي، والحدّ من التبعية الاقتصادية للخارج، والمساهمة في القضاء على العجز في الميزان التجاري للدول، كما تكمّل العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والنقل، بالإضافة إلى ذلك أصبحت من آليات الضغط السياسي التي تعتمد عليها الدول، ولاسيّما المتقدمة منها.

أمام كلّ هذه التحديات وغيرها اعتمدت الجزائر في سياستها اتجاه هذا القطاع على العديد من البرامج والمخططات الهادفة للنهوض بقطاع الفلاحة، وتحقيق ما يعرف بالأمن الغذائي في الجزائر.

ومن هنا تبلورت معالم الإشكالية القائمة على تحديد طبيعة العلاقة بين السياسات الفلاحية المعتمدة بالجزائر خلال الفترة (2000-2015) ومستوى الأمن الغذائي فيها.

إشكالية الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى نجاعة البرامج والسياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)؟

وتتفرع هذه المشكلة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- فيم تكمن طبيعة العلاقة القائمة بين الأمن الغذائي في الجزائر والميزان التجاري الغذائي؟
- هل التغير الحاصل في المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لقياس الأمن الغذائي بالجزائر مرده إلى السياسة الفلاحية المعتمدة أم إلى أسباب أخرى؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة استندت الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية العامة: سمح تطبيق كل من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي بالجزائر من القضاء الكلي على مشكلة التبعية الغذائية.

وتفرعت عن الفرضية العامة الفرضيات الفرعية التالية:

- يشترط لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الحد من العجز المستمر في الميزان التجاري الغذائي، من خلال تحسين الناتج الفلاحي المحلي.

- تتأثر المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في قياس الأمن الغذائي بالسياسة الفلاحية المعتمدة بالجزائر.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها بصفة رئيسة في محاولة تحديد الأثر بين السياسة الفلاحية بالجزائر والأمن الغذائي.

الهدف من الدراسة:

تسعى الدراسة إلى بلوغ الهدف الرئيس الآتي:

تحديد دور السياسة الفلاحية في بلوغ المستوى المطلوب من الأمن الغذائي. ويتجزأ هذا الهدف إلى الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد مضمون المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وقانون التجديد الفلاحي والريفي.
- بيان أثر السياسة الفلاحية على العناصر التالية: الناتج الفلاحي، متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، تطور الميزان التجاري، معدل الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، باعتبارهما مناسبين لهذا النوع من الدراسات، أما أدوات الدراسة فتتمثل في التقارير السنوية المقدمة من قِبل بنك الجزائر، الجريدة الرسمية، تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي عالجت موضوع الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه، ومن أبرزها ما يلي:

- **دراسة لرقم جميلة**، والتي كانت بعنوان: الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه العلوم بجامعة الجزئر03، سنة 2006، تناولت الإشكالية التالية: ماهي السياسة الزراعية التي تستهدف معالجة قضية الأمن الغذائي في الدول العربية؟ وقد توصلت الباحثة إلى عديد من النتائج من أهمها: إتاحة الغذاء في الدول العربية يرتكز على مصدرين محلي وأجنبي، كما يمكن تمييز ثلاثة أنواع من مجموعات السلع الغذائية ذات الإنتاج المرتفع والمتوسط والمنخفض.

- **دراسة أوزال عبد القادر**، وكانت بعنوان: العولمة والأمن الغذائي العربي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم بجامعة الجزئر03، سنة 2010، تناولت إشكالية الآثار الإيجابية والسلبية

التي يمكن لهذا التنظيم الجديد للتجارة الدولية أن يحدثها في مجال الأمن الغذائي العربي، وقد توصل الباحث إلى عديد من النتائج من أبرزها هشاشة المنطقة العربية من حيث الأمن الغذائي، بالإضافة الى أن الأمن المالي العربي يشكل مستقبلا أحد أهم أسباب التوتر وعدم الاستقرار في ظل الندرة النسبية لهذا المورد، والصراعات مع بعض دول الجوار، ولاسيّما مع إسرائيل.

أولا: أساسيات في الأمن الغذائي

يُجمع أغلب الباحثين والمفكرين أن مفهوم الأمن الغذائي قديم التداول، إلاّ أن أثره في الفكر التنموي حديث، لأجل ذلك سنحاول إبراز مفهومه وأهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في قياسه.

1- مفهوم الأمن الغذائي:

يتسم مفهوم الأمن الغذائي بالنسبية، نتيجة تعدد وجهات نظر المهتمين والمفكرين، وحتى المنظمات الدولية المتخصصة، ومن بين أهم التعاريف ما قدمته المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) أن الأمن الغذائي يعني توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة ولكل فرد من المجموعات السكانية، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية[1]، فيما أشار مؤتمر القمة العالمي للغذاء سنة 2009 أن الأمن الغذائي يتحقق عندما تتوفر لجميع الناس في كل الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية، سليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم وأذواقهم[2]، أما البنك الدولي فقد ميّز بين نوعين من اللاّأمن: مزمن وعابر، حيث يعرّف الأول بأنه غذاء غير كاف وبشكل مستمر بسبب العجز الدائم عن تحصيل غذاء كاف، أما الثاني فيعرف بأنه انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي[3]، فيما لم يقيّد بعض الباحثين حتمية توفير الغذاء محليا لتحقيق الأمن الغذائي، بل بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات الممكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات.[4]

2- المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في قياس الأمن الغذائي:

تباينت وجهات نظر الباحثين والمهتمين في تحديد مؤشرات اقتصادية نموذجية تستعمل في قياس الأمن الغذائي لأي دولة، ومن أكثر هاته المؤشرات تداولا ما يلي:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** يسمح هذا المؤشر برصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالتغييرات السنوية للأمن الغذائي تؤثر بشكل أكبر على الأمن الغذائي للمواطنين، ويقاس على أساس عدة طرق منها طريقة الدخل والإنفاق والقيمة المضافة.[5]
- **الناتج المحلي الزراعي:** هو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها[6] (الاكتفاء الذاتي)، بتوفير السلع الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع والمنتجة محليا بالكمية والنوعية التي تؤمن حاجاتهم وتغنيهم من التقلبات في أسعار الغذاء العالمية بالخارج. وتحسب نسبة الاكتفاء الذاتي لسلعة معينة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي لسلعة معينة} = \frac{\text{كمية الإنتاج المحلي من السلعة}}{\text{كمية الاستهلاك من السلعة}} \times 100$$ [7]

- **رصيد الميزان التجاري الغذائي:** يطلق عليه أيضا نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات الغذائية، يقوم هذا المؤشر بحساب وتحديد قدرة البلد على تمويل فاتورة الواردات الغذائية من خلال ما يعرف بفجوة الأمن الغذائي الفعلية[8]، والتي تحسب بالعلاقة التالية:

فجوة الأمن الغذائي الفعلية = الإنتاج المحلي من الغذاء – الاستهلاك من الغذاء

فإذا كانت فجوة الغذاء سالبة (عجز)، فهذا يعني أن الكميات المطلوبة لا تتوافق مع المعروضة؛ مما يؤدي إلى تكوين فارق بين العرض والطلب على الغذاء، أي عجز الميزان التجاري الغذائي.[9]

- **متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الغذاء):** يوضح هذا المؤشر مدى كفاءة القطاع الزراعي في سد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان[10]، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء} = \frac{\text{الاستهلاك الكلي من الغذاء}}{\text{عدد السكان}}$$

ثانيا: السياسات الفلاحية بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2015)

يعبر عن السياسة الفلاحية بمجموع الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع في سبيل تحقيق أهداف محددة[11]، وفي الجزائر يمكن حصرها فيما يلي:

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000 – 2008):

في إطار مسعى الدولة الجزائرية للنهوض أكثر بقطاع الفلاحة، وذلك من خلال تحديث وتكثيف أنظمة الإنتاج، وزيادة القدرات الإنتاجية الفلاحية أملا في تحسين الأمن الغذائي، تبنت الجزائر في

سبتمبر 2000 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي يقوم في مضمونه على خمسة محاور أساسية متمثلة في:

- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- البرنامج الوطني للتشجير.
- تكييف أنظمة الإنتاج.
- استصلاح الأراضي في الجنوب.
- تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع.

لأجل إنجاح هذا المخطط تم إنشاء مجموعة من الصناديق الوطنية مخصصة لتمويل هذا البرنامج من جملتها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق مكافحة التصحر، صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

وفي سنة 2002 أخذ هذا المخطط بعدا أوسع من خلال الاهتمام أكثر بتحقيق التنمية الريفية، وذلك عن طريق تحسين ظروف المعيشة لسكان الريف بهدف القضاء على الفقر وخلق مناصب الشغل[12]، بحيث تم الاعتماد على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) في سنة 2002، بعدها بسنتين (2004) تقرر ترقية وإحياء المناطق الريفية عن طريق العديد من النشاطات وتثمين الموارد البشرية، مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط قوة كل إقليم.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة كارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في معدّل الدخل المحلي الخام من 1,9% سنة 2005 إلى 9,4% سنة 2006، وتوفير مناصب شغل جديدة قدّرت بحوالي 100800 منصبا، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الزراعية[13]، إلاّ أن تكلفته كانت مرتفعة، بحيث قدّرت مجموع الاعتمادات المالية خلال الفترة(2000-2004)بحوالي 65,4 مليار دينار، أي ما يمثل 12,4% من حصة برنامج الدعم الاقتصادي (525 مليار دينار).[14]

2- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009 – 2015):

تستند هذه السياسة إلى قانون التوجيه الفلاحي رقم 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008، والذي يهدف إلى تحديد عناصر التوجيه الفلاحي التي تسمح بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي، وتثمين وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك بتشجيع و زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والريفية على العموم.

يتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال الأدوات التالية:

- أدوات التوجيه الفلاحي: تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في مخططاته وبرامج التنمية الفلاحية وأدوات تأطير العقار الفلاحي.
- أحكام تخص العقار الفلاحي: من خلال تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية والشروط المطبقة على التصرفات في العقار الفلاحي، وتحديد مقاييس عمليات التجميع والأحكام الخاصة بأراضي الرعي.
- تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي: من خلال تدشين الإنتاج الفلاحي وضبط المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى حماية الصحة الحيوانية والنباتية.
- تأطير النشاطات الفلاحية والمهن: تقوم على وضع الإطار النظري والعملي للمستثمرة الفلاحية والمستثمر، وكذا حماية المستثمرين الفلاحين وتنظيم مهنة الفلاحة.
- التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل: وذلك من خلال رفع مستوى تأهيل الفلاحين، وتكوينهم لأجل مضاعفة الإنتاج الفلاحي وتحسين نوعيته؛ أما في جانب التمويل الفلاحي فإنه يرتكز على الدعم المالي للدولة والتمويل التعاضدي، وكذا القروض البنكية.[15]

وخصص لهذه السياسة ما يقارب 1000 مليار دينار من الأموال العمومية ممنوحة لعصرنة الإدارة ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والريفي، ولدعم الأسعار عند الاستهلاك.[16]

ثالثا: تقييم أثر تطبيق السياسات الفلاحية في الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000 – 2015):

اعتمد الباحث في قياس مستوى الأمن الغذائي في الجزائر على المؤشرات الرئيسة التالية:

1- مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول الآتي تطور مؤشر الناتج الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2015):

الجدول رقم (01): مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2015)

البيان	متوسط الفترة (2000-2004)	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج الفلاحي (مليون دولار)	5907	8805	10105	11197	12751	16106	18334	20573	21966	19718
مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	9,1	7,5	7,5	6,6	9,2	8,2	8,82	9,82	10,24	11,81

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، أعداد متفرقة (30-31، 32، 33، 34، 35-36).

تشير الإحصائيات المقدمة في الجدول السابق إلى ارتفاع في قيمة الناتج الفلاحي، حيث انتقل من 5907 مليون دولار كمتوسط للفترة (2000-2004) إلى 19718 مليون دولار سنة 2015، بزيادة قدّرت بحوالي أربعة أضعاف، وتعزى هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل من أهمها زيادة تساقط الأمطار المواتية، الانخفاض المسجل في أسعار المنتجات الاستراتيجية (الحبوب والحليب)، بالإضافة إلى النتائج الإيجابية التي حققها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2008)، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2015)، وزيادة المساحة الفلاحية الإجمالية خلال هذه الفترة.

وفي المقابل نلاحظ تذبذبا في مساهمة الناتج الفلاحي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض من 9,15 إلى 6,6% خلال الفترة (2000-2008)، في حين ارتفع من 8,2% سنة 2011 إلى 11,81% سنة 2015، ويرجع هذا التذبذب إلى العديد من العوامل، من أهمها حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وما نجم عنها من تقلبات في قيمة المداخيل النفطية، والتي تؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية (ولاسيّما الحبوب)، مما يؤكد ضعف المداخيل المتأتية من قطاع خارج المحروقات بالجزائر.

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي:

عرف متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج الفلاحي خلال الفترة (2000-2015) تغيرا نسبيا نوضحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): التطور النسبي لنصيب الفرد من الناتج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (2000 –2015)

السنوات	متوسط الفترة 2000-2004	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015
متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي (بالدولار)	174,6	263	293	323	362	439	488,97	537,21	556,21	493,41

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مرجع سابق.

من الجدول السابق نلاحظ زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، بحيث انتقلت من 174,6 دولار للفرد كمتوسط للفترة (2000-2004) إلى 499,41 دولار للفرد سنة 2015، لكن تبقى هذه الزيادة ضعيفة إذا ما قورنت بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (بلغت سنة 2015 حوالي 4177 دولار)، إذ تمثل حوالي 9% من قيمتها، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب من أهمها ضعف مردودية النشاط الفلاحي مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى كالخدمات والصناعة، ارتفاع تكاليف الإنتاج الفلاحي كاليد العاملة والأسمدة، بالإضافة إلى تدني الإنتاجية الزراعية في ظل عدم الاستخدام الواسع للتقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج الفلاحي.

3- تطور حصيلة الصادرات والواردات الغذائية بالجزائر خلال الفترة (2000-2015):

تسمح دراسة وتحليل حصيلة الواردات والصادرات الغذائية في الجزائر بتحديد رصيد الميزان التجاري الغذائي والتركيبة الغذائية المشكلة لاقتصادنا، فإذا كان الرصيد عاجزا فإن ذلك يفسر بعدم مقدرة الدولة على توفير احتياجاتها الغذائية، لذلك تلجأ إلى الاستيراد، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): حصيلة الصادرات والواردات الغذائية والكلية في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)/ الوحدة: مليون دولار

السنوات		2000	2004	2006	2008	2010	2012	2013	2014	2015
الواردات	الغذائية	2345	3385	3572	7397	5726	8483	9013	10550	8946
	الكلية	9345	17954	20681	37993	38885	51569	54984	59670	52649
	نسبة(%) الواردات الغذائية إلى الواردات الكلية	25,21	18,85	17,27	19,47	14,72	16,45	16,39	17,68	16,99
الصادرات	الغذائية	30	66	73	119	306	315	404	323	238
	الكلية	21651	32217	54741	78590	57090	71736	64713	59996	34556
	نسبة(%) الصادرات الغذائية إلى الصادرات الكلية	0,138	0,20	0,133	0,151	0,536	0,439	0,624	0,538	0,688

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2008, P248.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2010, P170.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2015, P220.

من الجدول السابق نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة الواردات الغذائية، حيث انتقلت من 2345 مليون دولار سنة 2000 لتصل إلى مستوى قياسي سنة 2014 قدّر بـ10550 مليون دولار، بعدها بسنة واحدة (2015) انخفضت بمبلغ 1604 مليون دولار بفعل تدني قيمة واردات مسحوق الحليب سنة 2015 (حسب التقرير السنوي المقدم من بنك الجزائر 2015)، ويعبر ذلك عن عدم مقدرة الدولة الجزائرية على تلبية احتياجاتها الغذائية محليا (الإنتاج الزراعي المحلي)، مما يؤدي بها إلى الاستيراد، حيث قدّرت نسبة الواردات الغذائية حوالي 17% من مجموع الواردات، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة بعد كلّ من واردات التجهيزات الصناعية بنسبة 31,09% (حوالي 1637 مليون دولار) والمنتجات نصف المصنعة بـ21,81% (حوالي 1148 مليون دولار).

وتفسر هذه الزيادة المسجلة في قيمة الواردات الغذائية بالارتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية المستوردة في السوق العالمي مع زيادة الاحتياجات الغذائية السنوية، وضعف الناتج الفلاحي المحلي، وبالمقابل يلاحظ أن نسبة الصادرات الزراعية لا تتعدى نسبة 1% من مجموع الصادرات، وهي نسبة ضئيلة على الرغم من زيادتها من 30 مليون دولار سنة 2000 إلى 238 مليون دولار سنة

2015، تؤكد عجز رصيد الميزان التجاري الزراعي، و تعزز تبعية الجزائر نحو الخارج في الجانب الغذائي.

4- تطور الموازين السلعية لأهم المنتجات الغذائية بالجزائر للفترة (2008-2015):

يوضح لنا الجدول التالي التركيبة السلعية الرئيسة، وأهم التغيرات التي عرفتها:

الجدول(04):تطور الموازين السلعية لأهم المنتجات الغذائية بالجزائر للفترة (2008 – 2015)

السنوات	المجموعات الغذائية	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري (مليون دولار)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	الاكتفاء الذاتي(%)	الفجوة الغذائية (%)
متوسط الفترة (2008 – 2012)	الحبوب (جملة)	3,69	3073,27	3069,31	13218,94	30,83	69,717
	البطاطا	0,05	83,17	83,12	3351,53	96,61	3,39
	الخضروات	9,95	16,64	6,69	8420,82	99,61	0,39
	الفواكه	19,68	259,09	239,41	3022,43	87,21	12,79
	اللحوم الحمراء والبيضاء	0,40	187,66	187,26	580,76	89,68	10,32
2014	الحبوب (جملة)	0,03	3167,98	3167,94	15865,74	21,65	78,35
	البطاطا	0,25	88,12	87,87	4796,41	97,44	2,56
	الخضروات	2,65	32,56	29,92	12322,15	99,80	0,20
	الفواكه	38,50	392,65	354,15	4673,83	89,97	10,03
	اللحوم الحمراء والبيضاء	0,24	306,98	306,75	794,14	90,13	9,87
2015	الحبوب (جملة)	0,88	3523,76	3522,89	17582,07	21,39	78,61
	البطاطا	0,01	93,38	93,37	4692,49	96,74	3,26
	الخضروات	5,49	29,51	24,02	12496,53	99,78	0,22
	الفواكه	34,59	326,32	291,73	4735,24	91,30	8,70
	اللحوم الحمراء والبيضاء	0,24	260,45	260,22	836,20	91,26	8,74

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2016، ص ص292-294 بتصرف.

من الجدول السابق نلاحظ التباين في قيمة وكمية الموازين السلعية لأهم المجموعات الغذائية خلال الفترة (2008-2015)، إلا أنّ جميعها تعاني من فجوة غذائية لكن بنسب متفاوتة، بحيث يمكننا تمييز فئتين من المجموعات الغذائية، الأولى فجوتها الغذائية أقل من 9% خلال سنة 2015، وتتمثل في المنتجات التالية: البطاطا، الخضروات، الفواكه، اللحوم الحمراء والبيضاء، وتتميز الحصيلة الإنتاجية

بالتحسن والتطور خلال الفترة (2008-2015)، بحيث ارتفعت وارداتها وكمية المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي، وفي المقابل انخفضت قيمة الصادرات ورصيد الميزان التجاري لكل سلعة، وتقلصت قيمة الفجوة الغذائية، وتفسر هذه التغييرات نتيجة العديد من العوامل منها: فعالية البرامج والسياسات المعتمدة من قِبل الحكومة وفي مقدمتها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تبنتها الوزارة، لكن على الرغم من الزيادة في عرض المنتجات الزراعية بقي المتوسط السنوي لتضخم الأسعار عند الاستهلاك لهذه المنتجات مرتفعا (11,3% بالنسبة للخضر و10,1% للبطاطا)، مما يعكس خللا في أسواقها.[17]

أمّا الفئة الثانية فتتمثل في الحبوب جملة (القمح والدقيق، الأرز، الشعير)، وتتميز بفجوتها الغذائية المرتفعة، حيث قدّرت بحوالي 78,61% سنة 2015 ونسبة اكتفاء ذاتي منخفضة في حدود 25%، بالإضافة إلى عجز كبير في ميزانها التجاري قدّر بـ3522,89 مليون دولار لذات السنة، ويعبر عن ذلك بالاختلال الكبير بين الإنتاج المحلي من الحبوب مقابل الطلب الاستهلاكي عليها، والذي كان بفعل العديد من الأسباب من أهمها ضعف اليد العاملة المؤهلة، وتأثر زراعة الحبوب بالعوامل المناخية الملائمة كالأمطار، بالإضافة الى قلة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب وضعف مردوديتها.

الخاتمة:

سمحت لنا هذه الدراسة بالوقوف على النتائج التالية:

- تلجأ الجزائر إلى تلبية أغلب احتياجاتها الغذائية عن طريق الاستيراد ، وهذا على الرغم من اتساع رقعتها الجغرافية.
- يساهم الناتج الفلاحي بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي (في حدود 11%) يجعل من الاقتصاد الجزائري يقوم بالأساس على النفط.
- تعاني الجزائر من تبعية غذائية تقريبا مطلقة للخارج بالنسبة لأهم المنتجات السلعية (ما عدا الخضروات في حدود 99%)، وبالأخص الحبوب بجميع أشكالها.
- زيادة العجز في فجوة الغذاء بسبب عدم التوافق بين الزيادة في الإنتاج الفلاحي والاستهلاك من الغذاء.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أن زيادة الناتج الفلاحي تؤدي إلى تقليص العجز في رصيد الميزان التجاري الغذائي، مما يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي.

- تمثل المساحة الفلاحية نسبة ضعيفة مقارنة مع المساحة الإجمالية للجزائر ما يدعم عدم فعالية البرامج المعتمدة لاستصلاح الأراضي، وضعف الناتج الزراعي المحلي.
- ارتفاع قيمة الواردات الغذائية مقارنة مع نظيرتها من الصادرات، بسبب التزايد المستمر في احتياجات السكان من الغذاء وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، ساهم في عجز رصيد الميزان التجاري الغذائي.
- تتميز الموازين السلعية لأهم المنتجات الغذائية بالجزائر بوجود فئتين: الأولى اكتفاؤها الذاتي مرتفع وفجوتها الغذائية منخفضة، أمّا الثانية فاكتفاؤها الذاتي منخفض وفجوتها الغذائية مرتفعة.
- ضعف مردودية القطاع الفلاحي مقارنة مع الاعتمادات المالية المخصصة له، إذ قدّرت بحوالي 1000 مليار دينار جزائري خلال البرنامج الخماسي (2010-2014).

وهذا ينفي الفرضية الفرعية الثانية جزئيا، والتي تنص على أن المؤشرات الاقتصادية تتأثر بالسياسة الفلاحية لوجود عدة اعتبارات أخرى مؤثرة كالظروف المناخية الملائمة(الأمطار) والمساحة الفلاحية.

وانطلاقا من اختبار الفرضيتين الفرعيتين السابقتين يمكن نفي الفرضية العامة التي تنص على أن تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي قد ساهما في القضاء على مشكلة التبعية الغذائية.

وبناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- التركيز أكثر على قطاع الفلاحة، وجعله من القطاعات الحيوية والاستراتيجية المشكلة للاقتصاد الجزائري، لما له من دور مهم في خلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر، سواء أكان محليا أم أجنبيا، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مساهمة الناتج الفلاحي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وتقليص فاتورة الاستيراد والعجز في الميزان التجاري الغذائي، ومن ثم تحقيق تنمية فلاحية وريفية مستدامة.
- توعية وتأهيل الفلاحين في مجال الأنشطة الزراعية بالاعتماد على مراكز البحوث والإرشاد الفلاحي والمعاهد المتخصصة.
- تقييم حصيلة البرامج والسياسات الفلاحية المعتمدة بالجزائر(المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي) قصد معالجة النقائص المسجلة مستقبلا.
- الاهتمام أكثر ببرامج استصلاح الأراضي الزراعية وتنمية مردوديتها عن طريق التكنولوجيا الزراعية المتطورة واستعمال الأسمدة من شأنه أن يزيد في معدلات الإنتاجية الزراعية بالجزائر.
- الاستمرار في برامج الدعم الفلاحي مع تحديد الفئات المعنية به لاسيّما عند وقوع الحوادث كالفيضانات والحرائق.
- ترقية الصناعات الغذائية وبالأخص المكملة للمنتجات الزراعية التي تعرف نسبة إنتاجية مرتفعة.
- معالجة مشكلة التسويق التي يعاني منها الفلاحون الجزائريون لاسيّما خلال فترة وفرة المنتجات الزراعية.
- العمل على معالجة مشكلة ندرة مياه السقي من خلال إنشاء السدود، واعتماد الري المحوري للأراضي الزراعية.

الهوامش والمراجع:

[1] – إدارة الأمن الغذائي والمشروعات الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة الدول العربية، العدد الأول والثاني، 2009، ص16.

[2] –محمد راتول وآخرون، أثر تقلبات الأسعار العالمية للغذاء على وضعية الأمن الغذائي العربي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، 2014، ص03.

[3] –رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، سوريا، 2008، ص288 بتصرف.

[4]–السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص14.

[5]–علي جدوع الشرقات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص278.

[6]–المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007، ص237.

[7]–جابر إبراهيم وآخرون، واقع الأمن الغذائي في العراق في ضوء إنتاج واستهلاك المحاصيل الزراعية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، بدون ذكر العدد والصفحة، العراق.

[8]–لرقم جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2006، ص22.

[9]–السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص60.

[10]–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2007، ص25.

[11]–منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص11.

[12]–المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي حول التنمية البشرية، الجزائر، 2006، ص ص39–40.

[13]-Le plan national du développement agricole et rural instrument de mise à niveau du l'agriculture algérienne, ministère de l'agriculture et développement rural.

[14]–المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، ص87 بتصرف.

[15]–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008 والمتعلق بقانون التوجيه الفلاحي، ص ص05–15 بتصرف.

[16]–وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وآفاق – ماي 2012، ص08.

[17]-Rapport annuel de la banque d'Algérie, 2015, P33.